

**قانون عدد 84 لسنة 1976**

مؤرخ في 11 اوت 1976 يتعلق بتنقيح و اتمام مجلة الشغل (1)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس الامة ،

اصدرنا القانون الاتي نصه :

**الفصل 1** - الغي الفصل 376 من مجلة الشغل الصادرة بالقانون عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 افريل 1966 وعوض بالاحكام الاتية :

**الفصل 376 (الجديد)** - كل صعوبة تنشأ بين المؤجرين والعملة من شأنها ان تثير نزاع شغل جماعي لم يتوصل الي ايجاد حلول لها داخل الهياكل المتناصفة للمؤسسة يجب ان تعرض على المكتب الجهوي للتصالح المختص ترابيا قبل القيام باي اضراب او اي صد للعمال عن مباشرة عملهم من قبل اكثر الطرفين حرصا ويتولى المكتب الجهوي للتصالح بعد جمع كل المعطيات عرض موضوع النزاع على اللجنة الجهوية للتصالح

**الفصل 2** - اضيف الى مجلة الشغل فصل 376 مكرر هذا نصه :

**الفصل 376 - مكرر** - ان كل قرار بالاضراب او بصد العمال عن مباشرة عملهم يجب ان يسبقه تنبيه بعشرة ايام بوجه من قبل الطرف المعني الى الطرف الاخر والى المكتب الجهوي للتصالح او ان تعذر ذلك الى التفقدية الجهوية للشغل المختصة ترابيا بيد ان سريان مفعول التنبيه المسبق يكون بداية من اشعار المكتب الجهوي للتصالح او التفقدية الجهوية للشغل

وعلاوة على ذلك فان الاضراب او الصد يجب ان تتم المصادقة عليه من طرف المنظمة النقابية المركزية للعمال او منظمة المؤجرين المركزية

**الفصل 3** - الغيت الفصول 377، 378، 379، 381، 382، 383، 387 من مجلة الشغل وعوضت بالاحكام الاتية :

**الفصل 377 (الجديد)** - يترأس اللجنة الجهوية للتصالح والي الجهة بمساعدة رئيس المكتب الجهوي للتصالح وعند التعذر فبمساعدة المتفقد الجهوي للشغل وهي تضم علاوة على ذلك :

(1) الاعمال التحضيرية :

مداولة مجلس الامة وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 28 جويلية 1976

1 - ممثلين اثنين عن منظمة العملة احدهما يمثل المنظمة النقابية المركزية

ب - ممثلين اثنين عن المؤجرين او المنظمات النقابية للمؤجرين المعنيين احدهما يمثل المنظمة المركزية للمؤجرين

**الفصل 378 (الجديد)** - في حالة نزاع جماعي يمتد الى عدة ولايات او الى كامل تراب الجمهورية فان موضوع النزاع يعرض على اللجنة المركزية الصلحية التي يتراستها وزير الشؤون الاجتماعية او ممثله بمساعدة رئيس المكتب المركزي للتصالح وتشتمل علاوة على ذلك على :

1 - ممثلين اثنين لكل من المنظمات المركزية النقابية للمؤجرين والعمال

2 - ممثلين اثنين للمؤجرين او لنقابات المؤجرين المعنيين

3 - ممثلين اثنين لنقابات العملة المعنيين

تضبط باوامر مشمولات وتنظيم وسير المكتب المركزي والمكاتب الجهوية للتصالح وكذلك القانون الاساسي لاعوان التصالح

**الفصل 379 (الجديد)** - يمكن للجنة الجهوية او اللجنة المركزية الصلحية ان تقوم باجراء جميع الابحاث وان تزود بجميع الاراء التي تراها صالحة

**الفصل 381 (الجديد)** - اذا لم يرض الحل المقترح احد الطرفين فانه يمكن لهذين الطرفين ان يتفقا على عرض النزاع القائم بينهما على التحكيم

عندئذ تتولى اللجنة الجهوية او اللجنة المركزية للتصالح عرض الملف الجاهز حول النزاع على حكم يعين باتفاق مشترك بين الاطراف

وفي صورة عدم اتفاق الاطراف على حكم في مدة لا تتجاوز 48 ساعة فان تعيينه يتم بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية

**الفصل 382 (الجديد)** - ان قائمة المحكمين الذين يمكن تعيينهم من قبل الاطراف المتنازعة يقع ضبطها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بعد استشارة المنظمات المركزية النقابية للمؤجرين والعمال

تعرض قائمة المحكمين على المراجعة كل ثلاث سنوات ويمكن ان تتم في كل حين عند الحاجة

**الفصل 383 (الجديد)** - للحكم المشترك جميع التفويضات التحكيمية الصلحية ويجب ان يصدر قرار التحكيم في اجل اربعة ايام ابتداء من يوم تعهد الحكم المشترك

**الفصل 387 (الجديد)** - في صورة عدم مراعاة احكام هذا الباب وخاصة احكام الفصل 376 مكرر من هذا القانون المتعلق بالتنبيه المسبق وبمصادرة المنظمة المركزية النقابية فان الاضرابات او صند العملة عن العمل تكون غير شرعية

وعلاقات التشغيل تقطع بمفعول الطرف المسؤول عن عدم مراعاة احكام هذا الباب

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

وصدر بقصر صفاقس في II اوت 1976

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة